

قرار
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين:

المدعى : شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بنهج

من جهة

المدعى عليها : شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة بتاريخ 18 مارس 2013 والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع65دد والتي تضمنت تظلمها من الممارسات المخلة بالمنافسة المشروعة التي أقدمت عليها شركة والمتمثلة في بيع اشتراكات بشبكة الأنترنات لمدة 6 أشهر من فئة 2 ميغا مع " ويفي " بـ 20 دينار وذلك بغرض توسيع نصيبها من المتعاقدين وهو ما أثر سلبا على مبيعات باقي المزودين . وانتهدت المعارضة إلى طلب تدخل الهيئة لإعادة الأمور إلى نصابها.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع1 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10 دد لسنة

2013 المؤرخ في 12 أبريل 2013 وخاصة الفصول 63 و65 جديد و67 جديد و68 جديد و74 جديد منه.

وبعد الإطلاع على المراسلة عد359 عدد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 21 مارس 2013 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عد358 عدد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 21 مارس 2013 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول عريضة الدعوى.

وبعد الإطلاع على المقرر عدد 48 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 19 مارس 2013 الذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقرا للنزاع.

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 19 جويلية 2013 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطلاع على بقية مطروقات الملف.

وبعد نشر القضية بعدة جلسات، عينت لجلسة يوم 13 فيفري 2014 وفيها لم يحضر ممثل المدعية وحضرت السيدة صاحبة بطاقة تعريف وطنية عدد في حق المدعى عليها وقد تمت تفويضا صادرا عن ممثلها القانوني وطلبت رفض الدعوى لعدم وجود سبب للمخالفة.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث كانت تهدف الدعوى إلى طلب تدخل الهيئة لإعادة الأمور إلى نصابها.

وحيث ضبط الفصل 67 جديد من مجلة الاتصالات إجراءات رفع الدعاوى أمام الهيئة الوطنية للاتصالات ونص على وجوب تضمين العرائض عرضا مفصلا لموضوع النزاع وللطلبات.

وحيث أن من أهم القواعد الإجرائية التي يتعين احترامها عند رفع العريضة وجوب أن تكون الطلبات النهائية للعارضة واضحة ودقيقة ومحددة باعتبار أن الهيئة ملزمة بالحكم في ضوء تلك الطلبات.

وحيث لم تحرر المدعية دعاوها ولم تضمنها طلبا واضحا .

وحيث يستشف مما سبق أن الطلبات النهائية أوضحت على الحالة التي وردت بها في العريضة غير واضحة وغير محددة واتجه تأسيسا على ذلك رفض المطلب.

لذا وتأسيسا على كل ما سبق بسطه، قررت الهيئة الوطنية للاتصالات رفض الدعوى

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

كمال السعداوي: رئيس

فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة

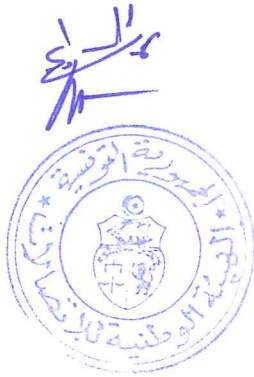
عبد السلام بريك: عضو

هشام بسباس : عضو

يمينة المثلوثي : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات